

## وفد ليبي يكرس انفتاح القاهرة على طرابلس

وقررت تعقيدات الأزمة وسرعة حركتها فوق بحر من الرمال عدم لجوء مصر لمواقف جدية مع القوى الوطنية، والاحتفاظ بأوراق تمكنها من الرجوع إليها عند اللزوم.

وتحدثت الزيارة العننية لثلاثة من أعضاء مجلس الدولة، حتى لو حضروا بصفتهم المناطقيّة، وشرخا في جدار الممانعة المصرية الراضة للحوار مع قوى إسلاموية.

وباتت مصر من أهم الدول التي تقصدها قوى إقليمية ودولية للتشاور، وتتمنّى الأوار التي تقوم بها دول مثل المغرب وتونس والجزائر لتثبيت وقف إطلاق النار، والبحث عن حلول مناسبة.

وأوضح الباحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، أحمد عليبة، أن "زيارة الوفد الليبي تستهدف الإعداد لمرحلة ما بعد وقف إطلاق النار، حيث قطعت القاهرة شوطا كبيرا لمنع خرقه، وتحظى خطة للحل السياسي بدعم دولي، ما يهدد مزيد من الزيارات التي يمكن أن تقوم بها أطراف ليبية أخرى الأيام القادمة".



أحمد عليبة

الزيارة تستهدف الإعداد لمرحلة ما بعد وقف إطلاق النار

وتابع عليبة في تصريح لـ"العرب" أن "الزيارة تبرز على أن هناك تقاربا في وجهات النظر بين القاهرة وبين الغرب الليبي، ولا توجد ممانعات رافضة قطعيا لحكومة الوفاق والقريبين منها، وتحصر على التعامل مع كل الأطراف لحلحلة الأزمة".

وتزامنت زيارة الوفد الليبي للقاهرة مع محادثات بداها وفد يمثل برلمان طبرق، مع آخر يمثل المجلس الأعلى للدولة في المغرب، وانتهت الثلاثاء إلى تفاهات حول الخطوط العريضة للتسوية السياسية للأزمة الليبية، ومرجح أن تستأنف الخميس. ولفت متابعتون إلى أن "لقاء مثلي مجلس النواب بنظرانهم في المجلس الأعلى للدولة في المغرب، هو اعتراف رسمي بالمجلس الذي لم يسبغ عليه برلمان طبرق اعترافا رسميا منذ تشكيله".

وقررت عقيلة صالح، رئيس برلمان طبرق، قنوات موازية مع كثير من القوى السياسية في طرابلس مؤخرا، في محاولة لتسهيل أدوات الحل السياسي، وتشبيك أدوات الاتصال مع القوى الفاعلة أملا في توحيد البرلمان، المتوقع أن يلعب دورا مهما في الفترة المقبلة، وبدأ رئيسه بتقديم المشهد السياسي في كثير من المناسبات.

وعلى صعيد آخر، التقى ممثلون لقوى ليبية من تيارات سياسية مختلفة أخيرا، في جنيف، تحت مظلة منظمة الحوار الإنساني، المعروف أن لها علاقات وثيقة بجماعة الإخوان المسلمين، ويتم تسخيرها بزيعة الحوار لعقد صفقات وتفاهات سياسية.

ويمهد لقاء منظمة الحوار للتفاهات حول بعض العناوين الرئيسية لعقد اجتماع قريبا تحت مظلة الأمم المتحدة، لتحريك العملية السياسية وفقا لمسارات مؤتمر برلين، حيث تقوم المبعوثة الأممية بالإجابة إلى ليبيا، ستيفاني وليامز، بترتيب الطاولة لاستئناف مفاوضات 5+5 العسكرية، ومفاوضات الخبراء الاقتصاديين.



القاهرة منفتحة على جميع أطراف الصراع الليبي

القاهرة - بدأ وفد ليبي الأربعة محادثات مع مسؤولين رفيعي المستوى في القاهرة لبحث تطورات الأزمة الليبية، وتسهيل عملية إنهاء الانقسام بين أعضاء البرلمان في كل من طبرق وطرابلس، وإيجاد جسم سياسي موحد يستطيع التعامل مع المستجدات. وأكدت مصادر مصرية لـ"العرب" أن "وفدا ليبيا مختلطا، وصل مساء الثلاثاء، وضم خمسة أعضاء في برلمان طرابلس، وهم: محمد الرعيض وأبو بكر سعيد وأمين سيف النصر وعبدالله اللافي وفهيم بن رمضان، وثلاثة أعضاء في المجلس الأعلى للدولة، هم: سعد بن شاردة وبالقاسم قزيب وعبدالله جوان وحسن شابة من قيادات مصراتة".

ونفت المصادر ذاتها حضور تاج الدين الرازي المستشار الأمني لرئيس المجلس الرئاسي رئيس حكومة الوفاق فايز السراج، حيث تداولت البعض من وسائل الإعلام الليبية وجوده ضمن الوفد الذي توجه للقاهرة، وأوحت بأنه حضر كممثل عن السراج لإجراء حوارات سياسية مع المسؤولين في مصر.

وبرجت بعض الدوائر الليبية على حصر دور القاهرة في الشرق، من خلال الحديث عن دعمها المعلن لكل من رئيس مجلس النواب في طبرق المستشار عقيلة صالح، وقائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر، وهو ما تدحضه زيارة الوفد الليبي.

وأشار المكتب الإعلامي للمجلس الأعلى للدولة في ليبيا، الذي يرأسه الإخواني خالد المشري، إلى عدم توجه أي وفد من المجلس للقاهرة، وقال "في الوقت الذي يرحب فيه المجلس الأعلى بأي دعوة توجه له لزيارة الأشقاء في مصر، للتحادث في ما يخدم مصالح البلدين الشقيقين، ينبغي توجه أي وفد منه في الوقت الحالي لمصر".

ويعتد السراج والمشري برسائل متباينة الأيام الماضية، أفادت بالرغبة في التواصل الإيجابي مع القاهرة، وتتمنّى دورها في حل الأزمة، وجاء ذلك عكس إشارات سابقة رفضت تدخلها، بل وجهت إليها اتهامات بالوقوف خلف الجيش الليبي، والرغبة في التدخل العسكري لدعم معسكر حفتر. وكشفت المصادر المصرية لـ"العرب"، أن "أعضاء الوفد يمثلون عدة مناطق

من إقليم الغرب الليبي، وتمت دعوتهم بهذه الصفة، ولا يعبرون عن الجهات السياسية التي ينتمون إليها، والهدف من ذلك التأكيد أن القاهرة منفتحة على الجميع، في الشرق والغرب والجنوب، وهذه من الثوابت التي تحكم مقارباتها في التعامل مع الأزمة منذ بدايتها".

ولفتت إلى أن "التحركات المصرية تبذل جهودا كبيرة لتوحيد المؤسسة العسكرية ولحشد من انتصار المرتزقة الذين بعثت بهم تركيا إلى ليبيا، وتوفير منظومة أمنية قوية قادرة على إنهاء احتكار الميليشيات للأمن في طرابلس، وتوحيد البرلمان ووقف تشتتة، كجسم دستوري وحيد في البلاد".

وعلمت "العرب" أن "القاهرة تتمسك بانفتاحها السياسي، وتمكنت من الاحتفاظ لنفسها بخطط اتصال مباشرة وغير مباشرة مع غالبية القوى الراغبة في حل الأزمة، ولم تصد أبوابها أمام الجبهات المعارضة لها في أحلك الأوقات، طالما أنها حريصة على وحدة واستقرار ليبيا، وترفض التدخلات التركية في الأزمة، وتدين نشاط المرتزقة والعصابات المسلحة".

ويبين السخط والتهمك بات الشارع الجزائري يتعاطى مع قرارات السلطة، لإدراكه بأن السلطة الجديدة التي تروج للتغيير، لا زالت تتخفى وراء الخطب الدبلوماسية بدل الاعتراف بفشل المنظومة الحاكمة برمتها، والإقرار بالذهاب إلى تغيير حقيقي بالشراكة مع النخب الجديدة التي أفرزها الحراك الشعبي.

ويرى متابعتون للشأن الجزائري، بأن الإشكال الحقيقي في الجزائر لم يكن في يوم ما يتصل بالنصوص التشريعية أو الدستور، فالنصوص الموجودة تكفي لصناعة بلد ناشئ، وإنما المعضلة تكمن في الآليات وأدوات التنفيذ وإرادة الالتزام، ولذلك تبقى السلطة ومؤسساتها هي أول ما يهدد تلك النصوص الدستورية.

## المناكفات السياسية تجهض جهود مكافحة الفساد في تونس

تلقي هيئة مكافحة الفساد لـ39 ألف ملف دليل على استئثار الظاهرة



أزمة ثقة

تستنزف الدولة مواردها في صفقات عمومية وغيرها ليقبى ذلك التساؤل المطروح: من المخول لمكافحة الفساد نظريا وقانونيا، تختص هيئة مكافحة الفساد والقضاء بذلك، لكن ومع سن تشريعات جديدة فيها ما يتعلق بحماية المبلغين عن الفساد وغيرها أصبح للجميع الحق في خوض حربه ضد هذه الآفة وهو ما فتح الباب على ما يبدو - على مصراعيه أمام استئثار الأحزاب لهذه الورقة لغايات انتخابية ولتسجيل نقاط ضد الخصوم.

في هذا الصدد يشير سحابة إلى مشاكل كبيرة تنتظر إجابات، قائلا "أولا من الأطراف المؤهلة لرفع قضايا فساد وتحديد متى تصبح قضية رأي عام؟ ومن يسمح بنشرها على مواقع التواصل الاجتماعي أو الصحف؟ ومن يحدد هو الفاسد؟" معتبرا أنه من غير المعقول أنه بمجرد شكاية يضعها أي شخص بأي موقع يتم إنزاع أي مواطن مسؤولا كان أو غير.

وبدوره يلفت النائب بدر الدين القمودي إلى أنه من "حق وواجب هيئة مكافحة الفساد والإعلاميين والبرلمانيين وغيرهم إبلاغ القضاء بملفات فساد لكن بعض الأطراف استغللت شعار مكافحة الفساد لغايات سياسية...". ويخلص القمودي بالقول "ترفع شعارات مكافحة الفساد للتوظيف السياسي فقط... مثلا حكومة يوسف الشاهد رفعت شعارات وقامت بحملات ولكن الأطراف الضالعة في الفساد لم تتم محاسبتها".

## عرض شكلي للدستور الجديد على البرلمان الجزائري

صابر بليدي

وكرست الفيضانات التي عاشتها العاصمة والبعد من مدن البلاد، مدى هشاشة البنى التحتية في البلاد، وفشل المؤسسات الحكومية في تطوير الخدمات العمومية رغم استنزاف أموال طائلة، وهو ما حاول الرجل الأول في الدولة التغطية عليه بإقرار تشكيل لجنة تحقيق في الأسباب الحقيقية للفيضانات، في خطوة تلمح إلى إدراج نتائجها في سياق المؤامرة التي يسوق لها في الدوائر الرسمية.

وبين السخط والتهمك بات الشارع الجزائري يتعاطى مع قرارات السلطة، لإدراكه بأن السلطة الجديدة التي تروج للتغيير، لا زالت تتخفى وراء الخطب الدبلوماسية بدل الاعتراف بفشل المنظومة الحاكمة برمتها، والإقرار بالذهاب إلى تغيير حقيقي بالشراكة مع النخب الجديدة التي أفرزها الحراك الشعبي.

ويرى متابعتون للشأن الجزائري، بأن الإشكال الحقيقي في الجزائر لم يكن في يوم ما يتصل بالنصوص التشريعية أو الدستور، فالنصوص الموجودة تكفي لصناعة بلد ناشئ، وإنما المعضلة تكمن في الآليات وأدوات التنفيذ وإرادة الالتزام، ولذلك تبقى السلطة ومؤسساتها هي أول ما يهدد تلك النصوص الدستورية.

القاهرة التي نخرت القطاع العمومي وأرهقت خزينة الدولة طيلة سنوات تطرح أسئلة من بينها: من يتحمل مسؤولية استئثار الفساد إذا كانت هناك هيئة وطنية دائمة ومستقلة لمكافحة الفساد؟ وماذا عن الحكومات التي تعاقبت على تسلم مفتاح الحكم منذ 14 يناير 2011 وأكدت جليا على محاربتها للظاهرة؟ وأي مصداقية للذين يروجون بأنهم يحاربون الفساد؟

من جهته يرى القاضي جمال سحابة أن هناك تضخما تشريعا لكن المشكل في التطبيق والتنسيق بين كل المتدخلين في محاربة الفساد، داعيا إلى ضرورة أن "تشخص التنسيقية البرلمانية جيدا مواقع الخلل ومتابعة تقارير دائرة المحاسبات وما إذا كانت نشرت فيها قضايا أم لا؟ وهل من حق النيابة العمومية قراءة ملفات للدائرة ورفع قضية أم لا؟".

ويعتقد سحابة أن تكوين تنسيقية لمكافحة الفساد "سيبعد الدفع نحو نجاعة مكافحة الفساد في تونس" موضحا أن "قضايا الفساد المالي مثلا تعد من تونس إلى الخارج وهي قضايا تتطلب أشهرا" مشيرا إلى أن "القطب القضائي والمالي

قام منذ 2018 إلى 2020 بنشر نحو 915 قضية مالية وقد أمكن الفصل في نحو 500 قضية منها". وفي تونس، هناك العديد من الشخصيات المحزبة والمستقلة على حد سواء تسوق لأنهم في حرب على الفساد لكن هذه الحرب يبدو أنها لم تؤت أكلها بعد فالظاهرة تستغل يوميا ومعها

وتزايد بها على خصوصها ومن ثم تغيب الحلول الفعلية لوضع حد لهذه الظاهرة التي تكبد البلاد خسائر فادحة.

ورأى بدر الدين القمودي رئيس لجنة الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد في البرلمان التونسي أن "العقبة الرئيسية التي تقف أمام محاربة الفساد في تونس تكمن في غياب الإرادة السياسية" وتابع القمودي في تصريح لـ"العرب"، "إذا كانت هناك إرادة سياسية فإن هناك ملفات بالنظر لخطورتها سيتم البت فيها بسرعة قضائيا".

وحمل القمودي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، التي أقيمت رئيسها العميد شوقي الطيب مؤخرا، مسؤولية استئثار الفساد قائلا "الهيئة لا تتعاطى بشكل جدي مع ملفات الفساد على الأقل في الفترة الأخيرة، تحيل ملفات ليست لها أهمية على القضاء بينما الملفات المرتبطة بنهب المال العام وغيره لا تتم متابعتها وإحالتها على القضاء".

وأضاف القمودي "هناك مشاكل أخرى تحول دون وضع حد للفساد على سبيل المثال غياب استقلالية القضاء وعدم تمكن القضاة من الفرق الفنية وغيرها من أجل معاضدة جهودهم، لأن مكافحة الفساد تتطلب أشخاصا مختصين في طبيعة الملفات تتطلب تخصصات في الجانب الاقتصادي والجبايشي والمالي" مشيرا إلى أن "جهاز القطب القضائي المالي مثلا وضع من أجل الدعاية أكثر منه لمكافحة الفساد".

ومع تزايد الضغوط على القضاء والسلطة على حد سواء للتحرك ضد

لم تحقق الحكومات التونسية المتعاقبة منذ اندلاع ثورة يناير 2011 نتائج ملموسة في جهود محاربة الفساد في البلاد، حيث كشفت هيئة مكافحة الفساد عن تلقيها 39 ألف ملف في الآونة الأخيرة. ويعزو المتابعون استئثار هذه الظاهرة إلى غياب الإرادة السياسية واستغلال الفساد كورقة انتخابية أو لتصفية حسابات بين الأحزاب المتنافسة على السلطة، فيما يتواصل استئثار هذه الظاهرة بشكل مقلق.

صغير الحيدري

تونس - أثارت أرقام تتعلق بملفات فساد في تونس جدلا واسعاً حيث وضعت السلطات التشريعية منذ سنوات الكثير من القوانين التي تستهدف مكافحة الفساد بيد أن الظاهرة استغلت أكثر.

وكشفت ألفة الشهبى ممثلة هيئة مكافحة الفساد في تدخل لها خلال جلسة التنسيقية الوطنية لإعداد وإنجاز الاستراتيجية الوطنية للحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد للخماسية القادمة عن تلقي الهيئة "أكثر من 39 ألف ملف فساد وتمت إحالة أكثر من 1800 على القضاء".

ويجري في تونس حاليا التجهيز لاستراتيجية وطنية بشأن الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام.

وأوضحت نائبة رئيس مجلس النواب (البرلمان) سميرة الشواشي أن "التنسيقية الوطنية لإعداد وإنجاز استراتيجية وطنية للحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام للخماسية القادمة ستواصل اجتماعاتها وعملها حيث من المقرر أن تنتهي من استكمال إعداد وثيقة الاستراتيجية والتوجهات يوم 09 ديسمبر المقبل تزامنا مع اليوم الوطني العالمي لمكافحة الفساد".

بدر الدين القمودي  
لا توجد إرادة سياسية لمحاربة الفساد في تونس

وبالرغم من أنها نجحت في السنوات الأخيرة في إقرار العديد من التشريعات التي تهدف إلى مكافحة الفساد غير أن الظاهرة استغلت ما أثار تساؤلات بشأن الأطراف المستفيدة من ذلك خاصة وأن الحرب على الفساد تحولت إلى شعارات تتغنى بها الأحزاب زمن الانتخابات

استقبلتها خلال الأسابيع الماضية، واكتفت في نهاية المطاف بتوسيع مقترحاتها الأولى. وسيكون مع مطلع شهر نوفمبر القادم، بإمكان الجيش الجزائري أداء مهام عسكرية خارج حدود بلاده، ورغم أن البند الجديد أوجزها في المهام التي تشرف عليها منظمة الأمم المتحدة، إلا أنه ترك لها مبررا آخر



الجزائر - يشرع أعضاء البرلمان الجزائري في مناقشة الوثيقة الدستورية الجديدة، تحسبا لعرضها للمصادقة، ثم إحالتها على الاستفتاء الشعبي، في خطوة شكلية لا تحمل أي مؤشر على تحويل التعديلات المدرجة أو التحفظ عليها، إلا أن الوثيقة الجديدة ستضع الجزائر أمام تحول جديد، رغم أن دساتير البلاد لم يكن لها مفعول في توجيه سياسات الدولة ولم تسلم هي الأخرى من الاختراق والتلاعب.

وتعرض الحكومة الجزائرية الخميس، الوثيقة الدستورية أمام أعضاء البرلمان بغرض المناقشة والتصديق، وسط أجواء من اللامبالاة الشعبية واستئثار السلطة بالقرار السياسي في البلاد، دون الأخذ بالمطالب الأساسية المرفوعة من طرف الشارع الجزائري.

وخيب الوثيقة النهائية المكتسوف عنها، أسال الراغبين في إدراج تعديلات أو تعديل بعض الأفكار التي عرضتها المسودة، حيث يسود إجماع لدى الفاعلين السياسيين بأن اللجنة المختصة لم تتعاطت تماما مع الاقتراحات التي